المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON • تضامن

تقريرٌ مختصر

حول الاعتقالاتِ وأوضاعِ الأسرى

خلال العام 2019

إعداد
مركز أسرى فلسطين للدراسات
والمؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى «تضامن»

آذار 2020

تقرير مختصر
حول الاعتقالاتِ وأوضاعِ الأَسرى
خلال العام 2019

إعداد

مركز أسرى فلسطين للدراسات

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى "تضامن"

تصميم

آية قبلاوي

آذار 2020

© جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

2020 م – 1440 هـ

بيروت – لبنان

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن • TADAMON

تلفون 876 816 1 961+

خليوي 805 652 70 961+

بريد إلكتروني: asratadamon@gmail.com

الموقع: www.asra-ps.com

المحتويات

تقديم 6

إحصائية محدثة بأعداد الأسرى في سجون الإحتلال 8

مقدمة 15

أولاً: الاعتقالات 17

ثانياً: إعتقال النساء 21

ثالثاً: إعتقال الأطفال 27

رابعاً: إعتقالات القدس 33

خامساً: اعتقالات قطاع غزّة 37

سادساً: اعتقال النواب 41

سابعاً: اعتقال الصحفيين 45

ثامناً: أحكام المؤبد 49

تاسعاً: شهداء الحركة الأسيرة 53

عاشراً: القرارات الإداريّة 59

حادي عشر: تراجع أوضاع الأسرى الصحيّة 65

ثاني عشر: تصعيد غير مسبق 69

النتائج والتوصيات 77

تقديم

للسنة السابعة على التوالي تعمل المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى "تضامن" على إبراز معاناة الشعب الفلسطيني وأسراه المياميين من خلال إصدار تقرير حول الحالة الاعتقالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني سنوياً، و ذلك من أجل توثيق الاعتقالات التي طالت كافة شرائح المجتمع الفلسطيني حيث وصل الحال بالاحتلال الى اعتقال الطفل نادر حجازي الذي لم يتجاوز عمره 3 سنوات.

طالت الاعتقالات النساء والأطفال والمرضى الذين نتج عن اعتقالهم إهمالاً طبياً و إعدام بطيء وتعذيب ممنهج، حتى وصل عدد الشهداء الى 5 ارتقوا الى ربهم بعد حرمانهم من الدواء و العلاج و زيارات الأهل، حتى قال الأسير الشهيد سامي ابو دياك في وصيته "أتمنى أن أحتضن أمي قبل موتي" ومضى شهيداً.

ولا تزال المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى "تضامن" على مدار السنوات السبع ترفع تقاريرها الى مجلس حقوق الانسان و المؤسسات والجمعيات الحقوقية وتضع بين أيديهم و أيدي السفراء والمندوبين في مجلس حقوق الانسان كل المستجدات المتعلقة بقضية أسرى فلسطين.

و تشارك "تضامن" في المؤتمرات التي تقام من أجل القضية الفلسطينية حيث يكون لها حضور قوي وفاعل بالتعريف عن قضية الأسرى من خلال هذه التقارير كما تقوم "تضامن" بترجمتها الى عدة لغات عالمية كالانجليزية والفرنسية و الاسبانية و البرتغالية والتركية و الايطالية.

وفي الختام تتقدم "تضامن" من مركز أسرى فلسطين للدراسات بالشكر الجزيل على هذا الجهد الكبير في البحث والتحليل والرصد لإعداد هذا التقرير السنوي من كل المؤسسات الصديقة و الرديفة العاملة من أجل مناصرة الحق الفلسطيني على المستوى المحلي والدولي، سائلين الله تعالى ان يمن بالفرج القريب على كافة أسرانا الابطال.

فهد محمد حسين

رئيس المؤسسة

إحصائيّة محدثة بالأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتى نهاية عام 2019

5500

أسير فلسطيني حتى نهاية عام 2019

يتوزعون على 23 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف وتحقيق

4,200 أسير

420 أسير

300 أسير

23 أسير — من العرب 21 يحملون الجنسية الأردنية

1 أسير — من الجنسية السورية

توزيع الأسرى حسب
الوضع القانوني

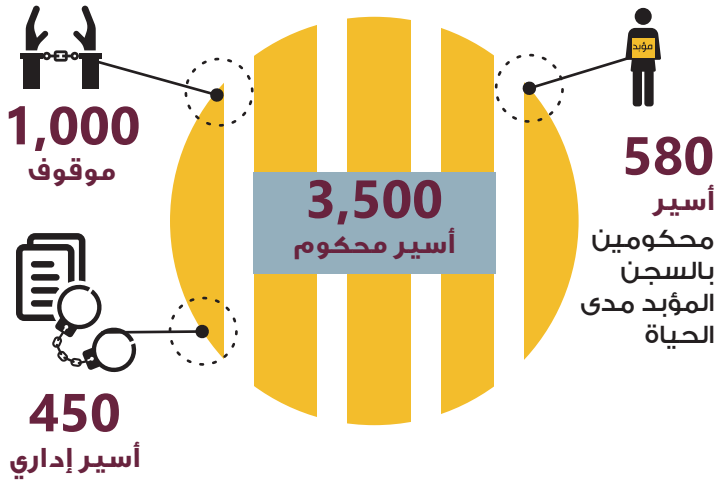

توزيع الأسرى حسب
حسب الفئات

أقدم الأسيرات

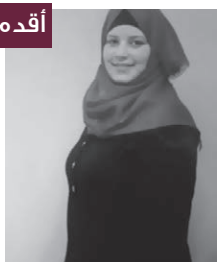

أمل طقاطقة
محكومة **7** سنوات،
ومعتقلة منذ ديسمبر **2014**

أعلاهن حكماً

شروق دويات
محكومة لمدة **16** عاماً
ومعتقلة منذ عام **2015**

2 أسيرتان
في الاعتقال الإداري

200 طفل <18
لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر

بينهم **160**
محكومين، والباقي موقوفين ينتظرون المحاكمة

2 طفلان يخضعان للاعتقال الإداري

8 نواب من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني

5 منهم يخضعون للاعتقال الإداري

2 يخضعون لأحكام مرتفعة

50 أسير من محرري صفقة وفاء الأحرار أعاد الاحتلال اختطافهم مرة أخرى

18 صحفياً معتقلاً

900
أسير مريض
من بينهم:

- **23** **أسير** يعانون من السرطان
- **31** **معاق** حركي ونفسي في سجون الاحتلال
- **4** **أسرى** مصاباً بإعاقة حركية و نفسية
- **3** **أسرى** مصابين بإعاقات نفسية صعبة
- **17** **أسيراً** مقيمون بشكل دائم فيما يُسمى "مستشفى الرملة" أصحاب أخطر الأمراض والجرحى

عمداء الأسرى

عدد من نطلق عليهم عمداء الأسرى **47** أسير

وهم من أمضوا اكثر من **20** عاماً في السجون، بينهم:

تجاوزوا **30** عاماً وأقدمهم الأسيرين من القدامى أي المعتقلين منذ ما قبل اتفاق واسلوا في **1994**م، وقد رفض الاحتلال إطلاق سراحهم ضمن الدفعة الرابعة من صفقة إحياء المفاوضات أواخر **2013**، وجميعهم مضى على اعتقالهم ما يزيد عن ربع قرن.

كريم يونس

نائل البرغوثي

شهداء الحركة الأسيرة

عـدد شـهداء الحركـة الأسـيرة **222** شـهيد منـذ عـام **1967** منهـم:

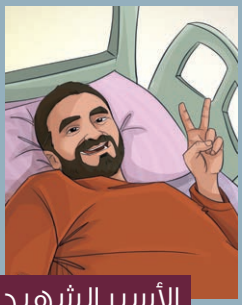

الأسير الشهيد
بسام السايح

- **7** أسيراً — أصيبوا بأعيرةٍ نارية وهم داخل المعتقلات
- **67** أسيراً — نتيجة الإهمال الطبي
- **73** أسيراً — نتيجة التعذيب
- **75** أسيراً — نتيجةَ القتل العمد بعد الاعتقال مباشرة

مقدمة

واصلت سلطات الاحتلال خلال العام 2019م، سياسة الاستنزاف البشري من خلال الاعتقالات التي تمارسها بحق الشعب الفلسطيني، وخاصة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين.

ويستخدم الاحتلال حملات الاعتقال كسلاح وأداة من أدوات القمع التي يحارب بها الوجود الفلسطيني بهدف إخضاعه وتخويفه وإرغامه على التسليم بشرعية الاحتلال، وكذلك وسيلة من وسائل العقاب الجماعي لاستنزاف طاقاته وتحطيم إرادته.

الاعتقالات طالت كافة شرائح المجتمع الفلسطيني بما فيها الأطفال والنساء والمحررين، والمرضى والمعاقين، وكبار السن، والناشطين الحقوقيين، والإعلاميين، ونواب المجلس التشريعي وقادة الفصائل وغيرهم، وقد شهد العام 2019م، (5500) حالة اعتقال من مدن وقرى وأحياء الضفة الغربية والقدس المحتلتين، كذلك من قطاع غزة.

كذلك واصل الاحتلال بكافة مؤسساته الأمنية والعسكرية والسياسية والإعلامية الحرب ضد الأسرى واستهدافهم بالقرارات التعسفية وأشكال الانتهاك والتضييق، وحرمانهم من كل مقومات الحياة، وتميز هذا العام بتنفيذ هجمة قمع شرسة بحق الأسرى أدت إلى إصابة ما يزيد عن 200 أسير بجروح مختلفة .

في هذا التقرير المختصر نرصد عمليات الاعتقال و مستجدات الأسرى خلال العام 2019 .

5500

أسـير فلسـطيني
حتـى نهايـة عـام
2019

أولاً: الاعتقالات

بلغت حالات الاعتقال خلال عام 2019م (5500) حالة اعتقال طالت كافة الشرائح والفئات، وقد تعرض جميع المعتقلين لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي، والإيذاء المعنوي والإهانة، فيما الغالبية منهم تعرضوا لأكثر من شكل من أشكال التعذيب.

وبلغت حالات الاعتقال بين الأطفال القاصرين ما دون الثامنة عشرة (880) حالة اعتقال منهم (84) طفلاً لم تتجاوز أعمارهم الثانية عشرة، ووصل الاستهتار بالقانون الدولي إلى اعتقال الاحتلال للطفل "نادر حجازي" من مخيم بلاطة بنابلس والذي لا يتجاوز عمره 3 سنوات فقط.

بينما حالات الاعتقال بين النساء والفتيات بلغت (153) حالة، بينهن جريحات وقاصرات ومسنّات، وأمهات و شقيقات أسرى، وشهداء

حالة اعتقال بين الأطفال القاصرين ما دون الثامنة عشرة

حالة الاعتقال بين النساء والفتيات

ومحاضرات جامعيات وصحفيات.

كما اعتقل الاحتلال (152) مواطناً مريضاً بعضهم يعاني من إعاقات نفسية وجسدية، منهم المواطن "جراح محمد ناصر" 45 عاماً، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة من بلدة العيسوية بالقدس المحتلة، بعد مداهمة منزله، وهو يعاني من شلل نصفي منذ ولادته، وكذلك اعتقل الشاب "عمار عامر البكري" (21) عاماً وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة (أبكم وأصم) من مخيم العروب بالخليل.

حالة اعتقال لمواطنين مرضى بعضهم يعاني من إعاقات نفسية وجسدية

كما طالت الاعتقالات خلال العام الماضي العديد من المسنين أبرزهم الأسير المحرر "بدران جابر" (78) عاماً في مدينة الخليل، وهو أسير سابق أمضى ما يقارب 20 عاماً في سجون الاحتلال، والدكتور "أحمد قطامش" (68) عاماً من رام الله، وهو أسير سابق أمضى 15 عاماً في سجون الاحتلال.

حالة اعتقال استهدفت الأسرى المحررين

ومن بين حالات الاعتقال (1400) حالة اعتقال استهدفت الأسرى المحررين، و(9) حالات اعتقال لأكاديميين ومحاضرين في الجامعات، أبرزهم المحاضرة الجامعية في كلية الإعلام بجامعة بير زيت "وداد البرغوثي" من رام الله.

كذلك اعتقل الاحتلال (7) نواب من المجلس التشريعي الفلسطيني، وجميعهم كانوا أسرى سابقين

حالة اعتقال لنواب من المجلس التشريعي الفلسطيني

في سجون الاحتلال.

وواصلت محاكم الاحتلال وبأوامر من المخابرات إصدار أوامر إدارية بحق الأسرى، حيث أصدر الاحتلال خلال عام 2019م (1022) قراراً إدارياً ما بين جديد وتجديد طال النساء والأطفال.

فيما لم يتورع الاحتلال عن اعتقال عائلات بأكملها لفرض مزيد من الانتهاكات بحق الفلسطينيين، حيث اعتقلت قوات الاحتلال عائلات بأكملها تشمل الاب وابنائه.

فيما اعتقلت سلطات الاحتلال خلال عام 2019م قرابة (120) فلسطينياً بتهمة ابداء الرأي على شبكات التواصل الاجتماعي وتحديداً " الفيسبوك" بما فيهم النساء والأطفال، ووجهت لهم محاكم الاحتلال لوائح اتهام، بحجة التحريض وصدرت بحقهم أحكام مختلفة تراوحت ما بين عدة أشهر وعدة سنوات.

153

حالة الاعتقال بين النساء والفتيات

ثانياً: اعتقال النساء

واصلت قوات الاحتلال خلال العام 2019م استهداف المرأة الفلسطينية بالاعتقالات والاستدعاءات، والأحكام المرتفعة، ولم تستثنِ القاصرات منهن، وكبار السن، والمريضات، وأمهات وشقيقات الشهداء والأسرى، والناشطات، حيث رصد (153) حالة اعتقال، بينهن النائب في المجلس التشريعي "خالدة جرار" (54 عاماً)، ولم يمضي على إطلاق سراحها من آخر اعتقال سوى 8 شهور فقط.

كما صعّد الاحتلال من استهداف الجامعيات والأكاديميات والعاملات في المجال الإعلامي بمختلف صنوفه ابتداء من العمل الصحفي إلى العمل الأدبي أو التطوعي، منهن الأسيرة المحررة والناشطة "بشرى الطويل" (25عاماً)، وهو الاعتقال الرابع لها وحولت الى الاعتقال الإداري .

وطالت الاعتقالات فتيات قاصرات دون عمر الثامنة عشرة عاماً كان ابرزهن استدعاء الطفلة "ملاك شادي سدر" (6 سنوات) من مدينة الخليل، والتحقيق معها لساعات بحجة أنها قامت بمضايقة المستوطنين، واعتقال الطفلة "ريان إبراهيم سميك" (13 عاماً) من مدينة قلقيلية، قرب مستوطنة "كارني شومرون".

كذلك اعتقل الاحتلال جريحتين بعد اطلاق النار عليهم وهن الفتاة "علياء عوني خطيب" من طولكرم، حيث أصيبت بالقدم بعد إطلاق النار عليها على حاجز زعترة جنوب نابلس، والسيدة "سهير أحمد إسليمية" (38 عاماً)، من الخليل اعتقلت بعد إطلاق النار و إصابتها بجروح بالغة ونقلت إلى مستشفى "تشعاري تصيدق" في أراضي الـ48.

كما طالت الاعتقالات 20 سيدة من عوائل الأسرى والشهداء، كالزوجة أو الأم أو الشقيقة أو الابنة، بهدف الضغط والتضييق عليهم، أو بهدف ابتزازهم، منهن الحاجة "سهام البطاط" (60 عاماً)، من مدينة الخليل، والدة الأسير "هيثم البطاط"، أثناء زيارة ابنها.

حالة اعتقال لسيدات من عوائل الأسرى والشهداء

كما أصدر الاحتلال 8 اعتقالات إدارية خلال العام بحق النساء، منها 6 أعطيت للمرة الأولى وجدد مرة أخرى لأسيرتين، بينما تواصلت الأحكام الردعية

بحقهن حيث أصدر الاحتلال حكماً قاسياً بالسجن لمدة 15 عاماً بحق الأسيرة "عائشة يوسف الأفغاني " (37 عاما)، من مدينة القدس .

و تعرضت الأسيرات لجملة من عمليات القمع والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية والمتطلبات اليومية، وكان أبرزها استمرار عمليات اقتحام الأقسام والغرف بهدف التفتيش والتنغيص، وانتهاك خصوصية الأسيرات من خلال تثبيت كاميرات المراقبة في ساحة الفورة والممرات.

وخلال عام 2019 بدأ الاحتلال بحجز الأسيرات اللواتي يعتقلن حديثاً في قسم خاص في سجن هشارون أشبه بقسم للعزل يسمى "المعبار"، وتحتجز فيه الأسيرات لأيام وأحياناً لأسابيع بظروف مأساوية قاسية قبل نقلهن إلى سجن الدامون.

اعتقالات إدارية خلال العام بحق النساء

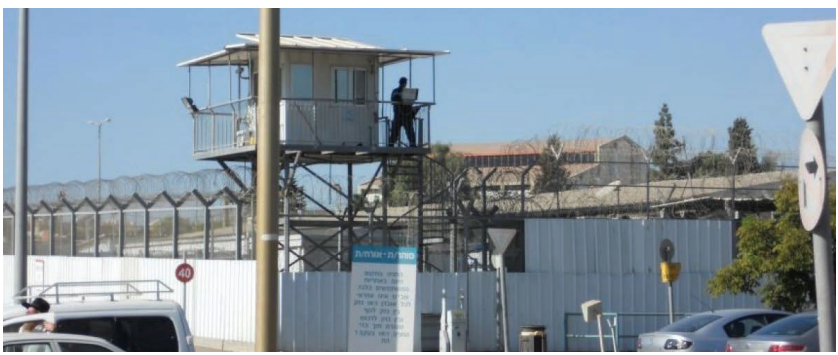

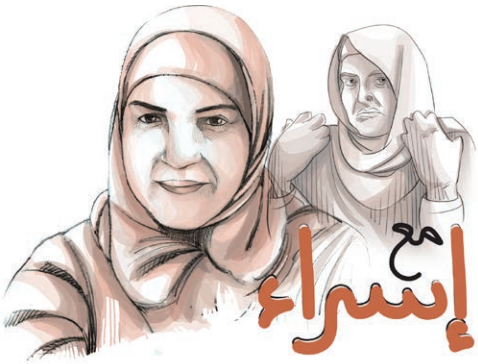

كما تواصلت سياسة الاهمال الطبي بحق الاسيرات مما فاقم من معاناتهن حيث لا تزال الأسيرة إسراء جعابيص" (35عاماً) من القدس، تنتظر منذ عامين اجراء عمليات جراحية ضرورية لها، والأسيرة "نسرين أبو كميل" (47 عاماً)، من سكان قطاع غزة تعانى من ظروف صحية قاهرة .

وجدير بالذكر بأن القانون الدولي قد منح عناية وحماية خاصتين للمرأة وبالذات الأمهات، وتؤكد العديد من المواد في القانون الدولي على هذه الحماية، حيث تنص المادة (2-25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م على هذه الحماية فهي تؤكد بأن "للأمومة والطفولة حقّ في رعاية ومساعدة خاصّتين"، كما تنص

المادة (89) من اتفاقية جنيف الرابعة 1949م على تقديم خدمات خاصة وإضافية للأمهات والحوامل في الأراضي المحتلة، تنص المادة (79-2) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف 1977م، على أنه ينبغي النظر بحالات الأمهات المعتقلات بأنها أولوية.

إن دولة الاحتلال هي المسؤولة عن كافة الانتهاكات والممارسات التي تنتهجها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك سوء معاملة النساء الفلسطينيات أثناء اعتقالهن بشكل خاص، وتنص المادة (12) من التوصية العامة (28) للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف.

وقرار مجلس الأمن (1325) للعام 2000م بشأن تنظيم معاملة النساء والفتيات أثناء الاستجواب والاحتجاز، وتنظيم حياتهم داخل السجون، والذي دعا جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى أن تتخذ تدابير خاصة تحمي الفتيات والنساء من العنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، كما دعا الأطراف في حالات النزاع المسلح أن تحترم الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين، وأن تراعي الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة.

880

حالة الاعتقال بين
بين الأطفال

ثالثاً: اعتقال الأطفال

خلال العام الماضي واصل الاحتلال استهداف الأطفال القاصرين، بالاعتقال والاستدعاء وفرض الأحكام والغرامات المالية الباهظة، ووصلت حالات الاعتقال بين الأطفال إلى (880) حالة، منهم (84) طفلاً لم تتجاوز أعمارهم الثانية عشرة، ومن بين الأطفال جرحى، ومرضى ومعاقين، بل وصل الأمر لاعتقال الطفل "نادر حجازي" من نابلس، والذي لا يتجاوز عمره 3 سنوات فقط.

كما صعّد الاحتلال من اعتقال الأطفال ما دون العاشرة من اعمارهم كان من بنيهم الطفل "محمد مازن شويكي" (7 سنوات) من القدس، فيما اعتقل الطالب في الصف الثاني الابتدائي الطفل" زين أشرف إدريس" (7 سنوات) من داخل فصله بعد اقتحام مدرسة زياد جابر الابتدائية في الخليل، فيما استدعى الاحتلال الطفل "محمد ربيع عليان" (4 سنوات) للتحقيق معه.

84 طفل <12

حالة اعتقال بين أطفال لم تتجاوز أعمارهم الثانية عشرة

وواصل الاحتلال فرض الاعتقال الإداري والأحكام المرتفعة بحق الأسرى الأطفال، إضافة إلى فرض غرامات مالية باهظة مرافقة للأحكام وذلك لإرهاق كاهل ذويهم ورفع فاتورة مشاركة أبنائهم في مقاومة الاحتلال، كما استمر اعتقال الأطفال على خلفية النشر على موقع الفيسبوك، باعتبار أنه تحريض على الاحتلال، حيث اعتقل الاحتلال 19 طفلاً بحجة التحريض على الفيسبوك.

كما اعتقل الاحتلال خلال العام 2019م، (8) أطفال بعد إطلاق النار عليهم وإصابتهم بجراح، ونقلهم في ظروف صعبة، بل وصل الأمر للتحقيق معهم في المستشفيات وترك بعضهم ينزف لفترة طويلة قبل نقله إلى المستشفى، أحدهم الطفل "أشرف عدوان" (13عاماً) من القدس، واصيب بجراح متوسطة بعد إطلاق النار عليه قرب المسجد الأقصى، وتم نقله إلى مؤسسة "يركا الإصلاحية" في الداخل الفلسطيني، لصغر سنه، والطفل "محمود حسين صلاح" (15عاماً) من بيت لحم، تم إطلاق النار عليه خلال عملية اعتقاله، حيث أصيب في قدميه إصابة بالغة ونقل إلى مستشفى إسرائيلي وتم بتر ساقه من تحت الركبة، وبعد شهر وتمديد اعتقاله عدة مرات غيابياً أفرج عنه.

كما أصيب الطفل "محمد خضر الشيخ" (15عاماً) اصابه خطرة فيما استشهد زميله الطفل "نسيم أبو رومي" (14عاماً)، نتيجة إطلاق النار عليهم، كما أصيب الطفل "محمد الصباح" (16عاماً) بجروح خطرة قبل اعتقاله.

فيما وصلت الغرامات المالية التي فرضت على الأطفال في محكمة عوفر فقط خلال العام 2019م إلى (447 ألف شيقل) أي ما يعادل (127 ألف دولار)، كما أصدر ما يزيد عن (120) قراراً بالحبس المنزليّ بحقّ قاصرين، و (19) قرار بإبعاد أطفال عن منازلهم .

وكل ذلك يمثل انتهاكات خطيرة لكافة الأعراف والمواثيق الدولية، وهي التي أولت حماية خاصة للأطفال، فقد أكدت المادة (25-2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 بأن "للأمومة والطفولة حقّ في رعاية ومساعدة خاصّتين" وتوالت الاتفاقيات المختلفة على تفصيل وبيان تلك الحماية وأنواعها، فاتفاقية الطفل للعام 1989م أكدت على ضرورة توفير الحماية للأطفال وحياتهم وتوفير فرص النماء والنمو وقيدّت هذه المواثيق سلب الأطفال حريتهم، وجعلت منه الملاذ الأخير لأقصر فترة ممكنة؛ فالمادة (1) من اتفاقية حقوق الطفل تعرف الطفل "بأنه كل إنسان لم يتجاوز سن الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه"، وتنص اتفاقية حقوق الطفل كذلك "أنّ الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها".

> أنّ الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها
>
> اتفاقية حقوق الطفل

كما أن الأطفال في الأراضي المحتلة يحظون بحماية مزدوجة، فالأولى كونهم جزء من المدنيين، والثانية بصفتهم أطفالاً، وقد أشارت أكثر من 25 مادة من اتفاقيات جنيف للعام 1949 إلى الأطفال وضرورة حمايتهم، ويجدر التأكيد هنا بأن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية هي أراضٍ محتلة بموجب القانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية، وبالتالي تنطبق عليها اتفاقيات جنيف الأربعة للعام 1949م.

وكذلك قيدت اتفاقية حقوق الطفل اعتقال الأطفال بشكل كبير، حيث نصت المادة (37 ب) " ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية، ويجب أن يجرى اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقًا للقانون، ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة".

وكذلك فى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966م ولاسيما في المادة (24-1) التي تشير إلى أن يكون لكل ولد – دون أي تمييز بسبب العرق أو

اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب - حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة في اتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها كونه قاصراً "وكذلك فى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا سيما في المادة (10-3) والتي تؤكد على وجوب اتخاذ تدابير حماية ومساعدة خاصة لصالح جميع الأطفال والمراهقين..."

وللمفارقة العجيبة التي تثبت التمييز العنصري بشكل ممنهج، فالقانون الجزائي الإسرائيلي يُعرف الطفل الإسرائيلي بأنه شخص دون الثامنة عشرة، بينما في الأراضي المحتلة عام 1967م تطبق إسرائيل الأمر العسكري (132) الصادر في 1967/09/24م، الذي يعرّف الطفل الفلسطيني بأنّه شخص دون سن السادسة عشر، وفي ذلك تعارض مع اتفاقية حقوق الطفل التي تعرف الطفل بأنّه كل إنسان لم يبلغ من العمر الثامنة عشر!!

1,930

حالــة اعتقــال فــي القــدس

رابعاً: اعتقالات القدس

تصاعدت حملات الاعتقال في القدس بشكل كبير خلال العام الماضي، وغدت ظاهرة يومية ضمن الاستهداف المباشر للأقصى والمقدسات وللوجود الفلسطيني وللمكانة التاريخية والدينية للمدينة المقدسة.

وتربعت القدس على قائمة المدن الفلسطينية بأعلى نسبة اعتقالات في صفوف أبنائها ووصلت الى 1930 حالة اعتقال بنسبة ارتفاع بلغت 8 % عن العام الماضي الذي شهد 1800 حالة اعتقال، وهى تشكل 37 % من نسبة الاعتقالات الاجمالية في الأراضي الفلسطينية خلال 2019.

نسبة الاعتقالات الاجمالية في الأراضي الفلسطينية خلال 2019

وطالت الاعتقالات كافة شرائح المجتمع المقدسي بما فيها النساء والمرضى وكبار السن والأسرى المحررين والنواب وقيادات العمل الوطني والجرحى، كما طالت الاعتقالات القيادات الوطنية ورجال الدين ومنهم الشيخ

"عبد العظيم سلهب" رئيس مجلس الأوقاف، والشيخ "ناجح بكيرات" نائب مدير عام أوقاف القدس، كذلك تم اعتقال واستدعاء محافظ القدس "عدنان غيث" 8 مرات خلال العام، واعتقال وزير القدس "فادي الهدمي" أكثر من مرة.

وشكل استهداف الأطفال المقدسيين أولوية لجيش الاحتلال، حيث بلغت نسبة اعتقال الأطفال ما يقارب ثلث حالات الاعتقال من القدس ووصلت إلى 618 طفل، من بينهم 43 طفل لم تتجاوز أعمارهم 12 عاماً.

ومن بين الأطفال الذين تم اعتقالهم العام الماضي من القدس عدد من الجرحى منهم الفتى "علي بلال طه" (16 عاماً) والذي أصيب برصاص الاحتلال عند حاجز مخيم شعفاط، وتم اعتقاله وسحله أرضاً ومنع تقديم العلاج له، والفتى "محمد عصام القواسمي" (15 عاماً)، وأصيب في ظهره برصاص المستعربين في مخيم شعفاط بمدينة القدس ووصفت إصابته

حالة اعتقال
لأطفال القدس

حالة اعتقال
لنساء مقدسيات
ومرابطات

بالخطيرة، ورغم ذلك تم اعتقاله وتقييده بسرير المستشفى.

ولم يكتفي الاحتلال بأوامر الاعتقال لأطفال القدس إنما يستهدفهم بعد إطلاق سراحهم بقرارات الحبس المنزليّ، وكذلك فرض عقوبة الإبعاد عن المنازل، والغرامات المالية الباهظة على معظم الأطفال الذين تم عرضهم على المحاكم، وقد أصدر الاحتلال حوالي (120) قراراً بالحبس المنزلي خلال العام 2019م كما أصدر (19) قرار إبعاد عن المنازل.

بينما بلغت حالات الاعتقال بين النساء 94 حالة، وشكلت نسبة ارتفاع 27 % عن العام 2018م والذي شهد (74) حالة اعتقال لنساء وفتيات، حيث واصل الاحتلال استهداف المقدسيات المرابطات في المسجد الأقصى فقام باعتقال العديد منهن أكثر من مرة، أبرزهن المرابطات "عايدة صيداوي" و"مادلين عيسى" و"هنادي الحلواني" والفتاة "آية أبو ناب" و"خديجة خويص" .

وفي إطار التضييق على الإعلام الفلسطيني في القدس، أصدر وزير الأمن الداخلي للاحتلال قراراً يقضي بإغلاق مكتب تلفزيون فلسطين بمدينة القدس، ومنع العمل فيه لمدة 6 أشهر، بحجة "تنفيذ أنشطة للسلطة أو نيابة عنها".

154

حالة اعتقال

في غزة

خامساً: اعتقالات قطاع غزة

واصل الاحتلال سياسة الاعتقالات بحق أبناء قطاع غزة خلال العام الماضي سواء على معبر بيت حانون، أو للصيادين خلال ممارسه عملهم قباله شواطئ القطاع، أو خلال اقتراب الشبان من الحدود الشرقية للقطاع خلال مشاركتهم في مسيرات العودة أو لتواجدهم قرب الحدود لأسباب أخرى.

وقد رصد التقرير (154) حالة اعتقال لفلسطينيين من قطاع غزة، بنسبة تراجع وصلت إلى 35 %، عن العام 2018م الذي شهد (214) حالة اعتقال.

تراجع نسبة الاعتقالات الفلسطينية في غزة خلال 2019

واستخدمت سلطات الاحتلال حاجز بيت حانون (إيرز) للإيقاع بالسكان المدنيين في قطاع غزة، وابتزازهم واستغلال حاجاتهم الإنسانية واحتياجهم القهري للسفر، ومساومتهم للعمل مع الاحتلال وتقديم معلومات مقابل

السماح لهم بالعبور، لا سيما المرضى ومرافقيهم دون أي اكتراث بتدهور الأوضاع الإنسانية جراء الحصار الشامل الذي تفرضه على القطاع، حيث وصلت حالات الاعتقال على المعبر (13) حالة من بينهم (9) تجار.

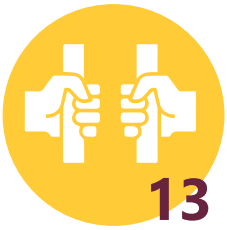

حالة اعتقال على المعبر

هذا بالإضافة إلى عشرات المواطنين الذين تنقلوا عبر المعبر المذكور وقد أجبروا على الانتظار طويلاً، أو تم احتجازهم لساعات، ومنهم من تم استجوابهم والتحقيق معهم ومن ثم أطلق سراحهم وسُمح لهم بالعبور.

كما واصل الاحتلال اعتداءاته بحق الصيادين خلال ممارسه عملهم فى صيد الاسماك على شواطئ القطاع بملاحقتهم واعتقالهم وإطلاق النار

عليهم ومصادرة شباكهم ومراكبهم وتحطيمها، حيث وصلت حالات الاعتقال بين الصيادين خلال العام الماضي (37) حالة اعتقال، تم نقلهم إلى ميناء أسدود، وأطلق سراح الغالبية العظمى منهم.

كما لم تتوقف عمليات الاعتقال قرب الحدود حيث تم رصد (102) حالة اعتقال، بينهم (8) من الأطفال لا تتجاوز أعمارهم 18 عاماً. من بينهم "منصور فواز الشاوي" (16 عاماً) من المنطقة الوسطى وتم الإفراج عنه من معبر بيت حانون.

حالة اعتقال قرب الحدود

7

حالات اعتقال
للنواب

سادساً: اعتقال النواب

واصل الاحتلال خلال العام استهداف نواب المجلس التشريعي بالاعتقالات والاستدعاءات واقتحام منازلهم وتفتيشها وتوجيه تهديدات لهم، حيث رصد التقرير 7 حالات اعتقال للنواب إضافة إلى التحقيق مع نائب على حاجز عسكري وإطلاق سراحه بعد ساعات وهم:

- **النائب الشيخ "محمد محمود أبو طير" (67 عاماً)**

بعد اقتحام منزله بمدينة البيرة، حيث يقيم هناك منذ إبعاده عن القدس قبل 9 سنوات، علماً بأنه أمضى ما يزيد عن 35 عاماً فى سجون الاحتلال، وأطلق سراحه بعد أن أمضى 7 شهور في الاعتقال الإداري.

- **النائب "حسن يوسف" (63 عاماً)**

من رام الله، اعتقل ولم يمضى على إطلاق سراحه من آخر اعتقال سوى 5 شهور فقط، وصدر بحقه قرار اعتقال اداري، وقد بلغ مجموع ما أمضاه داخل السجون 20 عام، رغم أنه يعاني من عدة أمراض مزمنة كالضغط والسكري.

- **النائب "عزام نعمان سلهب" (63 عاماً)**

من الخليل، وهو اسير سابق كان اعتقل 6 مرات لدى الاحتلال، أمضى 8 سنوات، وأصدر بحقه قرار اعتقال إداري لمدة 4 شهور.

- **النائب "خالدة كنعان جرار" (54 عاماً)**

اعيد اعتقالها ولم يمض على إطلاق سراحها سوى 8 شهور فقط من آخر اعتقال، وكانت اعتقلت مرتين سابقاً امضت 3 سنوات في سجون الاحتلال.

- **النائب "محمد جمال نعمان النتشة" (61 عاماً)**

من مدينة الخليل ، وهو أسير سابق كان أمضى ما يقارب من 20 عاماً في سجون الاحتلال، ويعانى من أزمة صدرية حادّة، ومشاكل صحية في الكلى.

- **النائب "إبراهيم محمد دحبور" (54 عاماً)**

من جنين، ولم يمض على تحرره سوى أقل من عام، بعد أن أمضى 12 شهراً في الاعتقال الإداري المتجدد، وقد أطلق الاحتلال سراحه بعد اعتقال لمدة ثلاثة أسابيع من التحقيق في مركز الجلمة.

- **النائب في المجلس التشريعي "حاتم رباح قفيشة" (59 عاماً)**

تم احتجازه على حاجز "الكونتينر"، وأطلقت سراحه بعد التحقيق معه، وكان أمضى ما يزيد عن 12 عاماً في سجون الاحتلال .

- **كذلك اقتحم الاحتلال منزل النائب "نزار عبد العزيز رمضان" (60 عاماً)**

في الخليل، وقام بتفتيشه والتحقيق معه وعدد من أفراد أسرته ميدانياً، وهددوه بالاعتقال.

ويعد اعتقال نواب المجلس التشريعي - عدا عن كونه انتهاكاً صارخاً لحق الشعب الفلسطيني في اختيار ناخبيه الذين يمثلونه ويعبرون عن تطلعاته، وعن كونه انتهاكات للأعراف الدولية بتوافر الحصانة السياسية لممثلي الشعب ونوابه - فهو بالإضافة إلى ذلك يعد خرقاً فاضحاً للاتفاقيات الثنائية مع الجانب الفلسطيني لاسيما اتفاقية جنيف الثانية للعام 1995م المادتين (2) و (3) التي تقرر إنشاء مجلس تشريعي يقوم بدور الهيئة التشريعية، وتوفير أساس ديمقراطي لإقامة المؤسسات الفلسطينية، بالإضافة إلى انتهاك العديد من الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليه دولة الاحتلال، فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966م، يشير إلى أنه لا يمكن التمييز ضد الفرد على أساس "الرأي السياسي أو غيره من الآراء" أو "الأصل القومي أو الاجتماعي"، وكون دولة الاحتلال طرف في هذه المعاهدة، فإن استهدافها لنواب المجلس التشريعي الفلسطيني يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي.

ووفقا للمادة (42) من اتفاقية جنيف الرابعة 1949م؛ لا يجوز احتجاز أي شخص إلا إذا كان "أمن الدولة القائمة بالاحتجاز يجعله ضرورياً للغاية"، وعلاوة على ذلك فإن الاعتقال التعسفي محظور بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966م بموجب المادة (4).

170

حالة اعتداء على صحفيين

سابعاً: اعتقال الصحفيين

الاحتلال واصل خلال العام 2019م استهداف الصحفيين الفلسطينيين بالاعتقالات والاستدعاءات أو الحجز لساعات وإصدار أحكام بحقهم، ومصادره وتخريب معداتهم، وتعطيل عملهم، إلى جانب منعهم من السفر والتنقل، ومداهمات منازلهم ومؤسساتهم.

حيث رصد التقرير (170) حالة اعتداء على صحفيين خلال العام، كما واصل الاحتلال بالتنسيق مع إدارة موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" ملاحقة المحتوى الفلسطيني، واغلاق العشرات من الحسابات الخاصة بالصحفيين، والنشطاء الفلسطينيين دون سابق إنذار بحجة التحريض، وذلك ترجمة للقرار الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي، والذي يسمح للمحاكم الإسرائيلية بإزالة وحذف مضامين عن شبكة التواصل الاجتماعي والتي تعتبرها تحريضية.

كذلك واصل الاحتلال استهداف وملاحقة الصحفيين ومحاكمتهم على خلفية كتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وقد بلغت حالات الاعتقال بين الصحفيين خلال العام (79) حالة ولأوقات مختلفة، إضافة إلى عشرات حالات الاحتجاز والتوقيف، وتجديد الاعتقال، والمحاكم الإدارية، كما تم اقتحام ومداهمة وتحطيم 30 مقراً و وسيلة إعلامية، بينما لا يزال يعتقل 18 من الصحفيين والإعلاميين.

وأصدر وزير الأمن الداخلي للاحتلال قراراً يقضي بإغلاق مكتب تلفزيون فلسطين بمدينة القدس، ومنع العمل فيه لمدة 6 أشهر، بحجة "تنفيذ أنشطة للسلطة أو نيابة عنها".

اقتحام ومداهمة وتحطيم مقرات ووسائل إعلامية

من الصحفيين والإعلاميين مازالو معتقلين

وقد ارتقى صحفياً أسيراً شهيداً في سجون الاحتلال وهو "بسام أمين السايح" من نابلس وذلك نتيجة الإهمال الطبي المتعمد وكان يعاني من مرض السرطان، ورفض الاحتلال إطلاق سراحه، وهو حاصل على البكالوريوس في الصحافة

والإعلام، وعمل مديراً لتوزيع صحيفة فلسطين بالضفة الغربية، ثم عمل صحفياً ومراسلاً لها.

فالصحفي المستقل هو كل صحفي ينتقل بمعزل عن القطعات العسكرية وليس جزءاً منها ويعتبر مدنياً وفق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م، والبروتوكول الإضافي الأول والبرتوكول الثاني لسنة 1977م الخاص بالنزاعات غير ذات الطابع الدولي، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1738) للعام 2006م.

وقرار الجمعية العامة (68/136) بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، حيث يؤكد القرار على الحاجة الماسة لإيجاد أدوات إنسانية دولية إضافية لضمان حماية أفضل للصحفيين في مناطق النزاع المسلح، وكذلك قرار مجلس الأمن (2222) للعام 2015م بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (حماية الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بها)، بالإضافة إلى إعلان باريس للمؤتمر العالمي لحرية الصحافة لعام 2014م، كل هذه الاتفاقيات تؤكد على ضرورة حماية الصحفيين كونهم مدنيين مكلفين بمهام مهنية خطرة في مناطق النزاع المسلح، وبالتالي ينتج عن الالتزام المزدوج الذي نصت عليه المادة (48) من البرتوكول الأول أن تتمتع الأعيان المدنية على غرار السكان المدنيين بحماية عامة، كما حددت أحكام المادة (52) من البرتوكول نفسه بأن التجهيزات ومرافق الإعلام التي لا تستخدم استخداماً عسكرياً ولا تنطبق عليها الشروط المنصوص عليها في المادة (52-2)، تدخل ضمن الأعيان المدنية التي لا يجب أن تكون محلاً للهجوم أو لهجمات الردع، وتؤكد المادة نفسها أن اتخاذ الدعاية سبباً وحيداً لتبرير الهجوم العسكري على وسائل الإعلام أمر غير مقبول، فلا يمكن اعتبار وسائل الإعلام هدفاً مشروعاً لمجرد أنها تبث دعاية، رغم أن هذا النشاط يشكل دعماً لجهود الحرب.

585

عدد الأسرى

المحكومين بالمؤبد

ثامناً: أحكام المؤبد

خلال العام 2019م ارتفع عدد الأسرى المحكومين بالمؤبد في سجون الاحتلال إلى (585) من الأسرى، حيث أصدرت محاكم الاحتلال أحكاماً بالسجن المؤبد مدى الحياة بحق أربعة أسرى فلسطينيين، اتهمتهم بالمشاركة في عمليات أدت إلى مقتل مستوطنين أو جنود وهم:

أحكام بالسجن المؤبد مدى الحياة عام 2019

- **الأسير "عبد الحكيم عادل عاصي" (20 عاماً)**

من نابلس اعتقل بتاريخ 2018/3/18م، ووجهت له تهمة تنفيذ عملية طعن، أدت إلى مقتل مستوطن، وأصدرت المحكمة المركزية للاحتلال في اللد المحتلة، بحقه حكماً بالسجن المؤبد إضافة إلى غرامة مالية كبيرة بقيمة 258 ألف شيقل.

الأسير "إسلام محمد يوسف ناجي أبو حميد" (34 عاماً)

من رام الله، وهو شقيق لأربعة أسرى في سجون الاحتلال، محكومون بالسجن المؤبد، وشقيق خامس شهيد، وكان اعتقل بتاريخ 2018/6/6م ، ووجهت له تهمه قتل جندي بإلقاء قطعة رخام كبيرة على رأسه، أدت إلى مقتله على الفور، وقد أصدرت محكمة عوفر العسكرية بحقه حكماً بالسجن المؤبد إضافة إلى غرامة مالية كبيرة بقيمة 258 ألف شيقل.

الأسير " فايز حامد" (46 عاماً)

من بلدة سلواد شرقي رام الله اعتقل بتاريخ 2015/7/15م ، ووجهت له سلطات الاحتلال تهمة قتل مستوطن وإصابة ثلاثة آخرين قرب نابلس، وأصدرت محكمة عوفر العسكرية بحقه حكماً بالسجن المؤبد إضافة إلى غرامة مالية كبيرة بقيمة 250 ألف شيقل.

الأسير "خالد عودة أبو جودة" (21 عاماً)

من بلدة كسفيا بالنقب جنوب فلسطين المحتلة، اعتقل بتاريخ 2017/12/1م، ووجهت له تهمه تنفيذ عملية طعن " في منطقة "عراد" بالنقب أدت إلى مقتل جندي، وقد أصدرت محكمة بئر السبع بحقه حكماً بالسجن المؤبد بالإضافة إلى 20 عاماً، وغرامة مالية باهظة، بقيمة 258 ألف شيقل .

222

عدد شهداء
الحركة الاسيرة

تاسعاً: شهداء الحركة الأسيرة

خلال عام 2019م ارتفعت قائمة شهداء الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال إلى (222) شهيداً، بعد ارتقاء 5 شهداء جدد ليضافوا إلى قوائم الشرف والبطولة وليبقوا شهوداً على جرائم الاحتلال واستهتاره بحياة الإنسان الفلسطيني وجميعهم ارتقوا بسبب الإهمال الطبي المتعمد وهم:

شهداء جدد في سجون الاحتلال بسبب الإهمال الطبي المتعمد عام 2019

الشهيد فارس بارود

الأسير" فارس أحمد محمد بارود" (51 عاماً)، من مخيم الشاطئ غرب غزة، وهو أقدم أسير من القطاع، معتقل منذ عام 1991، ومحكوم بالسجن المؤبد، وخلال هذه الفترة الطويلة تنقل بين كافة سجون الاحتلال، وعزل لأكثر من 10 سنوات، وتوفيت والدته قبل استشهاده بعامين وهي تحلم بلمسه وليس رؤيته كونها فقدت النظر منذ سنوات طويلة من طول البكاء على نجلها الأسير وكانت محرومة من زيارته لسنوات.

صحة الأسير الشهيد "بارود" تراجعت بشكل واضح في الأعوام الأخيرة، حيث أصيب بفيروس في الكبد وأجريت له عملية استئصال لجزء منه، ولم تقدم له الرعاية الطبية اللازمة، وتراجعت صحته كثيراً ودخل في حالة غيبوبة، ونقل إلى مستشفى سوروكا واستشهد بعد ساعات، بعد أن أمضى 28 عاماً خلف القضبان.

الشهيد عمر يونس

الأسير الجريح "عمر عوني يونس" (20 عاماً)، من قلقيلية أطلق عليه جنود الاحتلال النار بشكل مباشر على "حاجز زعترة" جنوب نابلس وأصابوه بجراح خطرة، وتم اعتقاله ونقله إلى مستشفى "بيلنسون" وحرم من زيارة ذويه رغم خطورة وضعه الصحي.

تعرض خلال وجوده في المستشفى إلى إهمال طبي متعمد، ورفض الاحتلال إطلاق سراحه ومدد اعتقاله غيابياً لمدة أسبوع، الأمر الذي أدى إلى استشهاده بتاريخ 2019/4/28م بعد 6 أيام من الاعتقال متأثراً بالإصابة التي تعرض لها وعدم تقديم رعاية طبية مناسبة له.

الشهيد نصار طقاطقة

الأسير "نصار ماجد طقاطقة" (31 عاماً)، من بيت لحم، اعتقل بتاريخ 2019/6/19م ونقل إلى التحقيق في مركز توقيف الجملة الذي استمر أسبوعين، قبل أن ينقل إلى التحقيق في عزل سجن نيتسان الرملة، حيث تعرض لتحقيق عنيف من قبل الشاباك أدى إلى تدهور وضعه الصحي ورفض الاحتلال تقديم العلاج له أو نقله للمستشفى الأمر الذي أدى إلى استشهاده بتاريخ 2019/7/16م أي بعد اعتقاله بشهر فقط، حيث لم يكن يعاني من أي أمراض حين اعتقاله.

الشهيد بسام السايح

اعتقل الأسير "بسام أمين السايح" 47 عاماً من مدينة نابلس بتاريخ 2015/10/8م وتم نقله مباشرة إلى مستشفى الرملة نظراً لكونه يعاني من السرطان، وخلال فترة اعتقاله تراجعت صحته بشكل كبير وعانى من ظروف صحية قاهرة، ورفض الاحتلال إطلاق سراحه، رغم خطورة حالته.

الشهيد السايح كان يعاني من سرطان الدم النخاعي، وسرطان العظم، وقصور حاد في عضلة القلب، وفي الشهور الأخيرة تدهورت صحته إلى حد كبير، وأصبحت عضلة القلب تعمل بنسبة 15% فقط، وأصيب بالتهابات حادة في الرئتين، وصعوبة في التنفس، ولم تتعامل معه إدارة السجون بالحد الأدنى من الرعاية، الأمر الذي أدى إلى استشهاده في 2019/9/8م في مستشفى "أساف هروفيه" نتيجة الإهمال الطبي.

الشهيد سامي أبو دياك

الأسير "سامي عاهد أبو دياك" (37 عاماً)، من مدينة جنين، اعتقل بتاريخ 2002/7/17م، وأصدرت محاكم الاحتلال بحقه حكماً بالسجن المؤبد ثلاث مرات، وحين اعتقاله لم يكن يعاني من أي أمراض، ومنذ 4 سنوات تعرض لخطأ طبي عقب خضوعه لعملية جراحية في مستشفى "سوروكا" الإسرائيلي، حيث تم استئصال جزءً من أمعائه، وبدأت صحته في التراجع، حيث أصيب نتيجة الإهمال الطبي بتسمم في جسده وفشل كلوي ورئوي، وخضع لثلاث عمليات جراحية، إلا أنها فشلت في إنهاء معاناته، وتبين لاحقاً إصابته بمرض السرطان، الذي انتشر في جميع أنحاء جسده .

ورفض الاحتلال إطلاق سراحه لاستكمال علاجه في الخارج أو حتى الموت بين أسرته كما كان يتمنى، إلى أن ارتقى شهيداً في 2019/11/26م ، بعد 18 عاماً قضاها في سجون الاحتلال.

جثمان الأسير الشهيد سامي أبو دياك

1022

قرارات الاعتقال الإداري
خلال العام 2019

عاشراً: القرارات الإدارية

واصلت محاكم الاحتلال العسكرية الصورية في محكمتي "عوفر وسالم" خلال العام 2019م إصدار قرارات الاعتقال الإداري سواء للأسرى الجدد، أو قرارات تجديد إداري للمعتقلين لفترات جديدة، حيث أصدر خلال العام (1022) قراراً إدارياً، مقابل (920) قرار إداري خلال العام 2018م، مما يشكل ارتفاع بنسبة 10 % في إصدار الأوامر الإدارية.

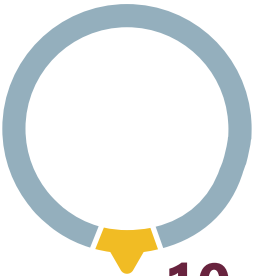

10 %

ارتفعت نسبة القرارات الإدارية خلال العام 2019

وقد بلغت أعداد القرارات التي صدرت للمرة الأولى بحق الأسرى خلال العام (380) قراراً علماً بأن غالبيتهم تم التجديد لهم خلال العام نفسه لمرات أخرى، ومعظمهم أسرى محررين أمضوا سنوات في سجون الاحتلال وأعيد اعتقالهم مرة أخرى.

642

عدد قرارات التجديد الإداري

بينما بلغ عدد قرارات التجديد الإداري لفترات اعتقالية جديدة (642) قراراً، وتمتد ما بين شهرين إلى 6 شهور، ووصلت إلى خمسة مرات لبعض الأسرى.

صعّد الاحتلال العام الماضي من إصدار الأوامر الإدارية بحق الأسيرات حيث طالت كلاً من:

- **الأسيرة "شذى ماجد حسن" (20 عاماً)**

طالبة في كلية الإعلام بجامعة بيرزيت ورئيسة مؤتمر مجلس الطلبة من رام الله، وصدر بحقها قرار اعتقال إداري لمدة 3 شهور.

- **الأسيرة "آلاء فهمي بشير" (23 عاماً)**

من قلقيلية، وصدر بحقها قرار إداري لمدة 4 شهور، وجدد لها لمرة ثانية.

- **الأسيرة "شروق محمد البدن" (25 عاماً)**

من بيت لحم، وهي أم لطفلين، وصدر بحقها قرار إداري لمدة 4 شهور، وجدد لها الإداري لمرة ثانية.

- **الأسيرة "بشرى جمال الطويل" (26 عاماً)**

من رام الله ، وصدر بحقها قرار بالاعتقال الإداري لمدة 4 شهور، بعد 5 أيام من إعادة اعتقالها، وهي أسيرة محررة اعتقلت 3 مرات سابقاً.

- **الأسيرة الاردنية "هبة أحمد اللبدي"**

اعتقلت أثناء عودتها إلى الضفة المحتلة عبر جسر الكرامة، وصدر بحقها قرار إداري لمدة 5 أشهر، وخاضت إضراباً عن الطعام استمر لمدة 42 يوماً، حيث أفرج عنها بناءً على اتفاق بين الحكومة الأردنية والاحتلال، بعد 3 أشهر من الاعتقال.

- **الأسيرة "فداء محمد دعمس خليل" (24 عاماً)**

من بلدة بيت أمر قضاء الخليل، وهي أسيرة محررة أعيد اعتقالها، وصدر بحقها قرار إداري، وجدد لها 4 مرات متتالية قبل أن يطلق سراحها.

بينما صدرت عدة أوامر اعتقال ادراى ولا يزال عدد منهم معتقلاً لدى الاحتلال وهم:

- **الطفل الأسير "نضال زياد عامر" (17 عاماً)**

من محافظة جنين، ، وجدد له الإداري 3 مرات متتالية.

- **الطفل الأسير "حافظ إبراهيم زيود" (16 عاماً)**

من جنين، صدر بحقه أمر إداري، لمدة أربعة شهور.

- **الطفل الأسير "سليمان محمد أبو غوش" (16 عاماً)**

من سكان مخيم قلنديا، شمال مدينة القدس، وصدر بحقه أمراً إدارياً مدته أربعة أشهر وجدد له مرتين، وهو شقيق الشهيد "حسين أبو غوش" (1عاماً).

- **الطفل "سليمان سالم قطش" (16 عاماً)**

من رام الله، وصدر بحقه قرار إداري لمدة 4 شهور.

الاعتقال الإداري

هو اعتقال بدون تهمة أو محاكمة، يعتمد على ملف سري وأدلة سرية لا يمكن للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليها، ويمكن حسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ستة شهور قابلة للتجديد، وهو مرتبط بالوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعد عقاباً وإجراءاً سياسياً.

وتستند سلطات الاحتلال في تنفيذه إلى قانون الطوارئ الانتدابي لعام 1945م، بالإضافة إلى الأمر العسكري رقم (1651) الذي يمنح قائد المنطقة العسكرية الحق في احتجاز شخص أو أشخاص لمدة تصل إلى ستة أشهر، كما تدعي قوات الاحتلال أن نص المادة (78) من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949م يسمح بالاعتقال الاداري!

> رأت دولة الاحتلال لأسباب أمنية قهرية أن تتخذ تدابير أمنية إزاء أشخاص محميين، فلها على الأكثر أن تفرض عليهم إقامة جبرية أو تعتقلهم
>
> اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949م

والنص هو: " إذا رأت دولة الاحتلال لأسباب أمنية قهرية أن تتخذ تدابير أمنية إزاء أشخاص محميين، فلها على الأكثر أن تفرض عليهم إقامة جبرية أو تعتقلهم"، والحقيقة أن نص المادة (78) يتحدث عن الاعتقال في حالة طارئة جداً وكوسيلة أخيرة لا مفر منها، وقد قدمت الإقامة الجبرية عليها لأنها الأقل ضرراً، والمحدد الأهم أن صلاحية تلك المادة فقط في حال لم تكن هناك إمكانية لمحاكمة الشخص بسبب أن العمل الذي قام به لم يعلن كمخالفة أو أنه صرح عن نيته ارتكاب مخالفة ولم يرتكبها بعد.

وتتجاهل سلطات الاحتلال بأن الاعتقال الاداري هو انتهاك للقانون الدولي، وللالتزامات الدولية لدولة الاحتلال من عدة جوانب.

أولاً: هو اعتقال بدون تهمه، وهذا يتناقض مع نص المادة (9-2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفيه: "يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأي تهمة توجه إليه" وبالتالي فهو يعد اعتقالاً تعسفياً بحسب نص المادة (9-1) من العهد نفسه على أنه "لا يجوز القبض على أحد أو اعتقاله تعسفاً"، وأنه "لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه".

ثانياً: فالاعتقال الإداري يتناقض مع مبدأ المحاكمة العلنية، فهو يستند إلى ملف سري، وأدلة سرية، حيث تكفل المادة (14-1) من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" الحق في المحاكمة العلنية، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً من عناصر المحاكمة العادلة، ويجب أن تكون القاعدة هي إجراء المحاكمة شفوياً وعلنياً، ويجب أن تعلن المحكمة أياً كان نوعها، المعلومات الخاصة بوقت إجراء المحاكمة ومكانها.

ثالثاً: فالاعتقال الإداري يتناقض مع مبادىء العدالة والحيادية والنزاهة حيث أن القاضي العسكري والمدعي العام يخدمان في الجيش الإسرائيلي، ويعملان في نفس الوحدة القانونية في الجيش الإسرائيلي، ويتم تعيينهما من قبل نفس الهرم الوظيفي!! وهذا يعني أن الجيش هو الخصم والحكم!!.

900

أسير مريض

حادي عشر: تراجع أوضاع الأسرى الصحية

الأوضاع القاسية في سجون الاحتلال تمثل أرضية خصبة لإصابة الأسرى بأمراض مختلفة، ومع استمرار سياسة الإهمال الطبي التي يتبعها الاحتلال بحق الأسرى المرضى، تتزايد الأمراض في أجساد الأسرى وتتغلغل لتصبح مع الوقت أمراضاً صعبة وعصية على العلاج.

وخلال العام 2019م استمرت معاناة الأسرى نتيجة هذه السياسة، الأمر الذي أدى إلى تراجع صحة العشرات من الأسرى وبعضهم وصلت أوضاعهم إلى حد الخطورة القصوى، وأصيب عدد من الأسرى بجلطات قلبية ومرض السرطان، وتم نقلهم إلى المستشفيات بحالة صعبة.

وأبرز هؤلاء الأسرى:

- **الأسير المقدسي "أحمد عادل سعادة" (40 عاماً)**

وهو معتقل منذ العام 2003م، ومحكوم بالسجن المؤبد 13 مرة، ، وأصيب بجلطة قلبية في سجن ريمون نقل على أثرها إلى مستشفى سوروكا الإسرائيلي"، وتم إجراء عملية قسطرة له، ولا تزال حالته الصحية صعبة وبحاجة إلى متابعة مستمرة.

- **الأسير "شادي فيصل عطا موسى" (43 عاماً)**

من بلدة مركة في جنين، أصيب بجلطة قلبية في سجن النقب، وتم نقله بشكل عاجل عبر طائرة مروحية إلى مستشفى سوروكا، وأدخل وحدة العناية المكثفة بالمستشفى، وأجريت له عملية قسطرة، وهي المرة الثانية الذي يصاب فيها بجلطة في السجون، وهو معتقل منذ عام 2002م، ومحكوم بالسجن لمدة 25 عاماً.

- **الأسير "موفق نايف عروق" (77 عاماً)**

من مدينة يافا بالناصرة، تدهورت صحته بشكل كبير في ظل احتجازه في ظروف صعبة بسجن عسقلان، حيث تبين مؤخراً بأنه يعاني من مرض السرطان في الكبد والمعدة، ماطلت إدارة السجون لشهور قبل تحويله للمستشفى لتلقّي العلاج الكيماوي، وهو معتقل منذ العام 2003م، ومحكوم بالسّجن لـ(30) عاماً، وهناك خطورة حقيقة على حياته.

- **الأسير "إبراهيم نايف أبو مخ" (60 عاماً)**

من الداخل المحتل، وهو من الأسرى القدامى، ومعتقل منذ مارس 1986م، ومحكوم بالسجن المؤبد، تدهورت صحته في الشهور الأخيرة، وبعد إجراء فحوصات طبية له، تبين بأنه مصاب بمرض السرطان في الدم في مرحلة متقدمة وحالته الصحية خطرة.

- **أكبر الأسرى سناً الأسير اللواء "فؤاد الشوبكي " (81 عاماً)**

تراجعت صحته بشكل كبير، ونقل إلى المستشفى أكثر من مرة وهو مقيد اليدين والرجلين، ويعاني من مجموعة من الأمراض منها الضغط والسكري ومشاكل في القلب والديسك وأمراض الشيخوخة الأخرى، وهو معتقل منذ عام 2006م، ومحكوم بالسجن لمدة 17 عاماً، ورفضت سلطات الاحتلال الإفراج عنه بقضاء ثلثي المدة .

- **الأسير "سامر مينا العربيد" (44 عاماً)**

من رام الله، اعتقل في سبتمبر وتعرض فور اعتقاله للضرب الشديد، الأمر الذي أدى إلى تكسير عظامه، وأغمى عليه من شدة الضرب، ونقل بعدها إلى زنازين المسكوبية للتحقيق، وهناك تعرض لأبشع أساليب التعذيب مما أدى إلى تدهور وضعه الصحي وتأثر عمل الكلى، ونقل إلى المستشفى بعد يومين بحالة خطرة ووضع في العناية المركزة.

- **الأسير المريض" كمال أبو وعر" (46 عاماً)**

من مدينة قباطية في جنين، ومعتقل منذ عام 2003م، ومحكوم بالسجن 6 مؤبدات، يعاني من مرض السرطان في الحلق، ومن تكسر صفائح الدم، وحالته الصحية في تدهور مستمر دون أن تقدم له إدارة سجون الاحتلال أية علاجات مناسبة.

- **الأسير "مصطفي محمد البنا" (30 عاماً)**

من مخيم جباليا شمال قطاع غزة، تعرض لانتكاسه صحية خطيرة وفقد الوعي وسقط مغشياً عليه داخل السجن، ونقل إلى مستشفى سوروكا ، حيث يعاني من أمراض في الكلى والكبد، وهو معتقل منذ نيسان من العام 2018م، ومحكوم بالسجن لمدة 44 شهراً.

وقد فصلت العديد من الاتفاقيات الدولية حقوق الأسرى ومنها اتفاقية لاهاي 1907م، واتفاقية جنيف 1929م، واتفاقية جنيف الثالثة 1949م والتي نصت المادة (15) منها النص التالي: "تتكفل الدولة التي تحتجز أسرى حرب بإعاشتهم دون مقابل وبتقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية مجاناً".

كما نصت المادة (13) من اتفاقية جنيف الثالثة 1949م على معاملة الأسرى بإنسانية، أما المادة (14) فهي تنص على احترام أشخاص الأسرى وقيمتهم كبشر، والمادة (16) التي تنص على المساواة في المعاملة على اختلاف الجنسية والدين والجنس.

5

وحدات قمع اقتحمت القسم (17)

ثاني عشر: تصعيد غير مسبوق

شهد العام 2019م تصعيد غير مسبوق في استهداف الحركة الأسيرة، من خلال عمليات القمع، و الاقتحام المتكررة من قبل القوات الخاصة والمدججة بكافة أشكال السلاح، وقنابل الغاز والصوت والفلفل، وذلك بهدف كسر إرادتهم وإذلالهم وتضييق الخناق عليهم، وعزلهم عن المحيط الخارجي، وبدأ العام بإقرار "لجنة أردان" سلسلة من العقوبات العنصرية القاسية بحق الأسرى.

وقد تعرض الأسرى في سجن عوفر خلال شهر يناير إلى عملية قمع كبيرة، حيث اقتحمت خمس وحدات قمع خاصة تابعة لإدارة السجون القسم (17)، قامت بالاعتداء على الأسرى بالضّرب المبرح، وإطلاق الرّصاص المطّاطي وإلقاء قنابل الغاز والصّوت بشكل عشوائي وفي مساحات ضيّقة ومغلقة، وإطلاق العنان للكلاب

أسيراً أصيبوا برضوض وجروح واختناقات

البوليسية لتنهش اجسادهم، ما أدّى إلى إصابة أكثر من (150) أسيراً برضوض وجروح واختناقات، وكسور غالبيتها في الرأس وبعضها وصفت بالخطيرة، استدعت نقلهم للمشافي الإسرائيلية، ثم أعيدوا مباشرة للسجن بعد علاجهم بشكل سريع، فيما تمّ علاج البقيّة داخل ساحة المعتقل.

بعد جريمة عوفر انتقل الاحتلال للتنكيل بأسرى سجن النقب الصحراوي، وذلك بعد البدء بتركيب أجهزة تشويش إلكترونية حديثة في السجن تصدر إشعاع كهرومغناطيسي عالٍ جداً تسبب بأضرار صحية واضحة للأسرى وظهور لأعراض أمراض مجهولة ومقلقة، الأمر الذى رفضه الاسرى بشكل مطلق.

خلال تلك الفترة كانت الأوضاع في سجن النقب تزداد صعوبة مع تصاعد عمليات اقتحام الأقسام واستفزاز الأسرى إلى أن تطورت الأحداث بشكل خطير في الرابع والعشرين من مارس وخلال عملية نقل الأسرى من قسم 4 إلى قسم 3 في سجن النقب الصحراوي، ادعى الاحتلال بأن ضابط أمن تعرض لعملية طعن وشن هجوماً واسعاً على الأسرى، حيث قامت عناصر الوحدات الخاصة بإطلاق النار

المباشر على الأسرى الأمر الذي أدى إلى إصابة 7 منهم بالرصاص وصفت جراح بعضهم بالخطيرة.

ثم قامت إدارة السجن بتنفيذ عملية قمع شرسة غير مسبوقة، حيث أجبرت الأسرى وعددهم أكثر من 95 أسيراً على خلع ملابسهم وجلوس القرفصاء وقاموا بتقييد أيديهم إلى الخلف والاعتداء عليهم بالضرب المبرح في كل مكان لساعات، الأمر الذي أدى إلى إصابتهم جميعاً بجروح، وسالت الدماء وغطت أرض القسم، وصادرت كل أغراض القسم بما فيها الأغطية والفرشات، وتركتهم ينزفون لمدة 48 ساعة متواصلة، قبل أن تسمح بإدخال فرشة وبطانية لكل أسير.

أسيراً أجبروا على خلع ملابسهم وجلوس القرفصاء في سجن النقب الصحراوي

أسرى من المصابين نقلوا إلى مستشفى سوروكا وكانت جراحهم بالغة

في نفس الليلة نقلت الإدارة 7 أسرى فقط من المصابين وكانت جراحهم بالغة إلى مستشفى سوروكا وأعادتهم إلى السجن في اليوم التالي، ومن أصعب الإصابات كانت إصابة الأسير "سلمان خضر مسالمة" حيث شاع خبر عن استشهاده بداية الأحداث - وكانت إصابته صعبة للغاية - ونقل بطائرة مروحية إلى المستشفى، كذلك الأسير "مصعب أبو شخيدم" حيث أصيب في رأسه.

وفى اليوم التالى لعملية القمع فرضت عدة عقوبات على الأسرى، منها مصادرة الأجهزة الكهربائية وتحويل عدداً من الأقسام في كثير من المعتقلات إلى أقسام عزل جماعي، ومنعت الأسرى من التنقل داخل الأقسام، كما فرضت غرامات مالية وصلت لنصف مليون شيقل بحق الأقسام التي تعرضت لعمليات القمع، ومنعتهم من الخروج للفورة أو زيارة ذويهم، كما أجرت محاكمات سريعة لأسرى قسم (22) في سجن النقب.

إضراب نيسان

إزاء هذه الأوضاع الصعبة والمرحلة الخطيرة التي وصلت إليها الحركة الأسيرة قررت قيادة الحركة الشروع في برنامج تصعيدي لوقف تغول إدارة السجون على منجزاتهم ووقف أجهزة التشويش، وللمطالبة بعدد من الحقوق التي صادرها الاحتلال خلال السنوات الأخيرة، على أن يكون يوم السابع من نيسان بداية الحراك ودخول نخبة من قيادة الحركة الأسيرة في الإضراب المتدرج.

أسير دخل في الاضراب المفتوح عن الطعام

وقبل الشروع في الاضراب بدأ الاحتلال في الحوار مع قيادة الحركة الأسيرة والاستماع إلى مطالبهم، والتي استمرت عدة أيام ، دخل خلالها حوالي 400 أسير في الاضراب، ورغم ذلك استمرت جلسات الحوار مع قيادة الأسرى في محاولة لمنع تدهور الأوضاع ووصلها لمرحلة الإضراب المفتوح لأعداد كبيرة من الأسرى.

وفي مساء الخامس عشر من نيسان أعلن الأسرى عن التوصل لاتفاق مع الاحتلال يفضي إلى الاستجابة إلى معظم مطالبهم الإنسانية، وعلق الإضراب الذي كان مستمراً منذ 8 أيام، على أن يبدأ الاحتلال في بتطبيق هذا المطالب وأهمها تركيب هواتف عمومية في السجون، بحيث يسمح للأسير الاتصال 3 مرات أسبوعياً لمدة 20 دقيقة للاتصال، والبدء بإزالة أجهزة التشويش التي تم تركيبها وعدم تركيب أجهزة جديدة.

وفى شهر يوليو شعر الاسرى بأن الاحتلال يتلكأ في تنفيذ الاتفاق مما أعاد التوتر إلى السجون مما أثار غضبهم وهددوا بالتصعيد مرة أخرى، وبالفعل مع بداية شهر سبتمبر تصاعدت حدة التوتر بين الأسرى وإدارة السجون فقرروا العوده الى الاضراب حيث دخل 140 اسيراً بينهم قيادات من الحركة الأسيرة احتجاجاً على مماطلة الاحتلال في تنفيذ الاتفاق الذي جرى في نيسان الماضي، وقام الأسرى بإعادة وجبات الطعام عدة مرات تضامناً مع الأسرى المضربين، كذلك قاموا بإغلاق الأقسام في كل السجون ليوم واحد، ورفضوا الخروج لأداء صلاة الجمعة في ساحة الفورة، .

وبعد أسبوعين توصلت قيادة الحركة الأسيرة واستخبارات السجون الإسرائيلية لاتفاق على وقف الإضراب بعد أن تعهدت الإدارة بتنفيذ الاتفاق وشرعت بإعادة الأسرى المضربين الذين تم نقلهم إلى سجون أخرى بسبب إضرابهم، والمباشرة بمعالجة وتخفيض أجهزة التشويش التي تؤثر على صحة الأسرى وعلى ترددات الراديو والتلفاز، والبدء بتركيب وتشغيل أجهزة الهواتف العمومية 5 أيام أسبوعياً.

أسـرانا
لن ننساكم

الخلاصة والتوصيات

أولاً: النتائج

- شهد العام 2019م (5500) حالة اعتقال، مقابل (5700) حالة اعتقال خلال العام 2018م.
- صعد الاحتلال خلال العام من سياسة إصدار القرارات الإدارية بحق الأسرى، حيث أصدر خلال 2019م (1022) قراراً مقابل (920) قراراً خلال عام 2018م.
- واصل الاحتلال استهداف المرأة الفلسطينية بالاعتقال والتنكيل والتحقيق القاسي والاحكام التعسفية.
- تواصل مخابرات الاحتلال استخدام أساليب التعذيب المحرمة دولياً والتي تفضي إلى الموت أو الإعاقة كما جرى مع الأسير "سامر العربيد" والذي نقل للعناية المركزة نتيجة التعذيب.
- استمرار سياسة قتل الأسرى حيث ارتقى 5 شهداء جدد نتيجة الإهمال الطبي والتعذيب.
- استمرار استهداف الأطفال الفلسطينيين القاصرين بالاعتقال والتنكيل، حيث وصلت حالات الاعتقال بين القاصرين إلى (780) حالة، بينهم عدد من الجرحى وذوى الاحتياجات الخاصة.

- صعد الاحتلال بشكل كبير من استهداف القاصرين ما دون الـ 12 عاماً، حيث وصل عدد من تعرضوا للاعتقال (84) حالة، وهي تمثل نسبة ارتفاع عن العام الماضي 400%.
- شهد عام 2019م تصعيداً خطيراً وغير مسبوق في استهداف الأسرى، الأمر الذي أدى إلى إصابة ما يزيد عن 200 أسير بجراح وكسور ورضوض وصفت إصابة بعضهم بالخطيرة، خلال الهجمة على سجون النقب وعوفر وريمون.
- تراجع صحة العشرات من الأسرى المرضى نتيجة استمرار سياسة الإهمال الطبي، وقد أصيب عدد من الأسرى بجلطات قلبية مفاجئة، وتبين إصابة عدد آخر بمرض السرطان.
- استمرار محاكم الاحتلال في إصدار أحكام قاسية وانتقامية بحق الأسيرات الفلسطينيات والأطفال القاصرين.
- استمرار استهداف الصحفيين والإعلاميين الفلسطينيين بالاعتقال والاحتجاز والاستدعاء والتحقيق وإغلاق العديد من المؤسسات الإعلامية.
- استمرار الاحتلال في استغلال المعابر التي يحتاجها أهالي قطاع غزة للتنقل والسفر والعلاج، لاعتقالهم أو ابتزازهم للارتباط مع الاحتلال.

ثانياً: التوصيات

- استثمار إعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في "لاهاي" فتح تحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين، والبدء بإعداد ملفات حول جرائم القتل والتعذيب التي ارتكبها الاحتلال بحق الأسرى، والسعي الجاد لملاحقة قادة الاحتلال قانونياً أمام المحاكم الدولية .

- الإعلان عن العام 2020م عاماً لتحرير الأسرى ونصرتهم وحشد الرأي العام الدولي لمساندتهم والضغط على الاحتلال للالتزام بالاتفاقيات الدولية الإنسانية.
- استمرار فعاليات التضامن مع الأسرى بشكل ممنهج وضمن استراتيجية واضحة وموحدة ودائمة بما يضمن بقاءها حية في كل الأوقات، وليس بشكل موسمي.
- العمل الجاد والعاجل من أجل توضيح خطورة عمليات الاعتقال والاستنزاف البشري التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد أبناء شعبنا، والتي طالت أعداداً كبيرة وشرائح واسعة منه وأبقت جزءاً كبير منه رهينة لمزاج قادة الاحتلال.
- إنشاء موقع إلكتروني وطني عام وموحد باللغتين العربية والإنجليزية، وبلغات أخرى؛ تشرف عليه جهة رسمية ليتسنى لكافة شعوب العالم الاطلاع على معاناة الأسرى، ليكون مرجعاً معلوماتياً موثوقاً مدعماً بالدلائل والوثائق والصور.
- أن توجه وزارة الخارجية الفلسطينية السفراء والممثلين لفلسطين في الدول العربية والأوربية للعمل على نصرة الأسرى وحشد أكبر قدر من المتضامنين معهم وإقناع المجتمع الدولي بعدالة قضيتهم وإنسانيتها.
- العمل على مقاضاة وملاحقة جنود وضباط مخابرات الاحتلال، أمام المحكمة الجنائية الدولية لممارستهم سياسة التعذيب الجسدي والنفسي للأطفال المعتقلين، باعتبار ذلك جريمة حرب .
- التعاون مع المنظمات الحكومية العربية وغير الحكومية والمعنية بحقوق الإنسان للعمل على الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين باعتبارهم قوة مقاومة مشروعة طبقاً للشرعية الدولية والقانون الدولي.

- دعوة الصليب الأحمر الدولي للقيام بواجبه تجاه الأسرى وتكثيف زيارته لهم والاطلاع على أحوالهم والضغط على الاحتلال لتحسين شروط حياتهم وتوفير مستلزماتهم وخاصة في فصل الشتاء .
- استثمار وسائل الإعلام الجديد في تنفيذ حملات إلكترونية واسعة للتضامن مع الأسرى، وتسليط الضوء على معاناتهم ومحاولة استجلاب الدعم القانوني والإعلامي والتعاطف الدولي مع قضيتهم.
- دعوة البرلمان الأوربي لتفعيل لجنة تقصي الحقائق حول اعتقال الأطفال التي تخالف كل اتفاقيات حقوق الطفل.
- فضح الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات الاحتلال، ومطالبة المنظمات الدولية بالقيام بواجباتها نحو الدعوة لمسائلة دولة الاحتلال في المنظمات الدولية، والمطالبة بتشكيل لجان تحقيق وتقصي حقائق للاطلاع على حجم الانتهاكات المرتبكة من قبل قوات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين.

00961 70 652 805
asratadamon@gmail.com
tadamonasra.com
asratadamon
www.asra-ps.com